قرية
الولجة
استهداف مستمر بالاستيطان
PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

قرية الولجة

استهداف مستمر بالاستيطان والعزل

مقدمة:

في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي نتج عنها احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة، سارعت الحكومة الإسرائيلية، القوة القائمة بالاحتلال، بإصدار عدة تشريعات تفضي إلى ضمّ مدينة القدس المحتلة إلى أراضيها. ففي تاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها القاضي بسريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية المحتلة، وبعد يومين من ذلك، أقرت (الكنيست) تعديلاً لقانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨، وإضافة مادة تنص على أن «قانون الدولة وقضاءها وإدارتها تسري على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم» .وفي أعقاب ذلك أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوم أنظمة السلطة والقضاء رقم (٢) لسنة ١٩٦٧/٦/٢٨، والذي ينص على أن المنطقة المبينة في الذيل المرفق بالمرسوم هي منطقة يسري عليها قضاء الدولة وإدارتها، وتشمل المساحة التي كانت تحت إدارة البلدية العربية قبل العام ١٩٦٧، إضافة إلى مناطق أخرى أدخلت ضمن حدود القدس. كما وأجرت الكنيست تعديلاً أيضاً على قانون البلديات لسنة ١٩٦٧، وبموجبه مُنِحَ وزير الداخلية الإسرائيلي صلاحية الإعلان عن توسيع نطاق بلديةٍ ما بضم مناطق جديدة إليها.

هدفت تلك القوانين والقرارات إلى توسيع حدود مدينة القدس التي أعلنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عن سريان قانونها عليها بضم أكبر مساحات إليها من الأراضي المحيطة بها، سواء من أراضي محافظة القدس، أو أراضي محافظة بيت لحم، حيث أجرت تغييرات على حدودهما التي كانت محددة إبّان الحكم الأردني للضفة الغربية، وذلك بضمّ أراضٍ من محافظة بيت لحم إلى أراضي محافظة القدس، والعكس صحيح. فبعد انتهاء الحرب مباشرة، ضمّت إسرائيل نحو ٧٠,٠٠٠ دونم من أراضي الضفة إلى مناطق نفوذ بلدية القدس، وأخضعتها للقانون الإسرائيلي، مخالفة بذلك القانون الدولي، وكانت أراضي قرية الولجة التي كانت تتبع إدارياً إلى محافظ بيت لحم من ضمنها، وبالتالي لا يمكن الحديث عن استهداف هذه القرية منذ اليوم الأول لاحتلال الضفة الغربية بمعزل عن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في تلك المنطقة.

معلومات عن قرية الولجة:

تقع قرية الولجة إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس، وشمال مدينة بيت لحم، وكانت تتبع إبّان الحكم الأردني للضفة الغربية قبل احتلالها عام ١٩٦٧ إلى محافظة بيت لحم. كانت مساحة أراضيها الأصلية قبل النكبة عام ١٩٤٨ تبلغ (١٧،٧٠٨) دونمات، وبقي للمواطنين الفلسطينيين منها (٦٠٠٠) دونم بعد النكبة، وبعد احتلال الضفة الغربية، صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساحات جديدة من أراضيها حتى تقلصّت اليوم إلى (٣٠٠٠) دونم فقط، مقسمة إلى (٣) إدارات، منها (٦٠) دونما مناطق تابعة للسلطة الوطنية الوطنية، و(٢٤٠٠) دونم تابعة لبلدية الاحتلال بالقدس و«الإدارة المدنية الإسرائيلية» للضفة الغربية، وهي أحد أذرع سلطات الاحتلال في الضفة. في عام ١٩٤٨، احتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معظم أراضي القرية، وتم تهجير أهلها إلى الأراضي المقامة عليها القرية حالياً، ويعود أصل سكان قرية الولجة الحالية إلى أهل الولجة الذين هُجّروا من أرضهم عام ١٩٤٨. تحيط بالقرية أراضي قرى الجورة، المالحة، بتير، شرفات، القبور، رأس أبو عمار، عقور، خربة اللوز، ومدينة بيت جالا، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٣) آلاف نسمة.

يوجد في قرية الولجة مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) توفر التعليم حتى الصف التاسع الأساسي، وبالتالي يتلقى الطلبة من الجنسين تعليمهم الثانوي في القرى المجاورة، أو في مدارس مدينتي بيت جالا وبيت لحم. وفي شهر آب (أغسطس) عام ٢٠١٧، افتتحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالتعاون مع مجلس قروي الولجة، والمجموعة الطوعية المدنية – إيطاليا (GVC)، روضة جديدة في قرية الولجة، وهي تضم الآن أكثر من (٥٠) طفلاً. تفتقر قرية الولجة إلى المرافق الصحية، حيث لا يوجد فيها أية مراكز صحية حكومية، أو خاصة، ويتوجه المرضى للعلاج في المرافق الصحية الموجودة في مدينة بيت لحم، مثل: مستشفى الحسين الحكومي الذي يبعد حوالي ٦ كم عن القرية، والجمعية العربية في بيت جالا، والتي تبعد حوالي ٤ كم، وعيادة وكالة الغوث التي تبعد حوالي ٦ كم عنها. عرفت الولجة بأراضيها الزراعيّة الخصبة، وعيون الماء فيها، وشجر اللوز والخوخ والزيتون وفيها أقدم شجرة زيتون في فلسطين، وأما اليوم فأصبحت محاطة بالمستوطنات، وبجدار الضم (الفاصل)، ومحاصرة بحاجز عسكري بالقرب من مستوطنة «هار جيلو»، بحيث أصبح المنفذ الوحيد الذي يصل إلى القرية من الجهة الغربية، فيما لا تزال بعض المنازل الحجرية قائمة في موقع القرية.

التوسع الاستيطاني في محافظة بيت لحم:

تعود بداية الاستيطان الإسرائيلي في محافظة بيت لحم إلى بداية احتلال الضفة الغربية. وكانت مستوطنة «غوش عتصيون»، التي تُعَدُّ اليوم من أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة، من أولى المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الأرض الفلسطينية بعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، ثم أخذ الاستيطان بالانتشار في هذه المحافظة، كغيرها من محافظات الضفة، ضمن سياسة وإستراتيجية مبرمجة من أجل خدمة الأهداف الإسرائيلية، ومن ضمنها مشروع ما يسمى بالقدس الكبرى.

ذكر مدير وحدة نظم المعلومات في معهد «أريج»؛ عيسى زبون، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أبقت لمحافظة بيت لحم من المناطق المصنفة وفق اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ الموقع بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ «A» و «B» أقل من ١٨٪ من مساحة المحافظة الكلية، وصادرت المساحة المتبقية لصالح المستوطنات والمناطق العسكرية والطرق الالتفافية. وأضاف أن حكومة الاحتلال ضاعفت أعداد المستوطنين لأكثر من ٧٠ ألف مستوطن في المستوطنات المحاذية لمدينة بيت لحم. وأوضح أن إسرائيل قامت منذ العام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٧ ببناء (١٩) بؤرة استيطانية على أراضي المدينة، وأقامت طرقا التفافية بطول حوالي ١٢٢ كلم، بين طرق مقامة، وطرق مخطط لإقامتها بمساحة قدرها ١٢,٣ كلم٢. وأشار إلى أن طول الجدار العازل في المحافظة يبلغ ٨٦,١ كلم ويعزل ١٦٠,٧ كلم٢ من أراضيها، وعددا من قرى الريف الغربي للمحافظة.[1]

أصبحت محافظة بيت لحم اليوم محاصرة بالمستوطنات من جميع الجهات. ففي جنوب المحافظة يوجد تجمع مستوطنات «غوش عتصيون» الذي شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإقامته عام ١٩٦٧، وهو يضم أكثر من (٢٢) مستوطنة، ويعتبر أكبر تجمع استيطاني في الضفة الغربية. أما في الشرق فتقيم تلك السلطات ثلاث مستوطنات أكبرها مستوطنة «نوكديم» التي أقيمت عام ١٩٧٧. وفي الشمال توجد مستوطنة (هار حوما – جبل أبو غنيم)، وفي الشمال الغربي توجد مستوطنة (جيلو)، وأصبحت هاتان المستوطنتان تفصلان تماماً بين مدينتي القدس وبيت لحم، هذا فضلاً عن إقامة جدار الضم (الفاصل) الذي عمل على العزل التام بين المدينتين.

1. http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=940377

المستوطنات المحيطة بالولجة:

يحيط بقرية الولجة مستوطنتا «جيلو» و«هار جيلو» حيث تقع مستوطنة «جيلو» إلى الجنوب من مدينة القدس وجنوب قرية الولجة. بدأ البناء فيها في عام **1971** على حساب أراضي قرية الولجة، بيت جالا، شرفات، وبيت صفافا، وتحتل المستوطنة ما مساحته **(2738)** دونماً، ويسكنها نحو **(32000)** مستوطن. وتشهد المستوطنة توسعات كبيرة في الجهة الجنوبية والغربية على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين. كما تقع مستوطنة «هار جيلو» إلى الشمال الغربي من مدينة بيت لحم، حيث أقيمت في العام **1972** على جزء من أراضي مدينة بيت جالا وقرية الولجة، وتحتل المستوطنة اليوم ما مساحته **(414)** دونماً، ويقطنها حوالي **(1500)** مستوطن، حيث تقوم سلطات الاحتلال ببناء وحدات سكنية جديدة لتوسيع مستوطنة «هار جيلو»، وإنشاء شبكة من الطرق الالتفافية والأنفاق لربطها مع مستوطنة «جيلو»، وخلق تواصل جغرافي بين المستوطنات الواقعة شمال مدينة القدس وجنوبها وذلك على حساب أراضي قرية الولجة. ويهدف المخطط الاستيطاني لتشكيل كتله استيطانية كبيرة شمال مدينة بيت لحم وجنوب مدينة القدس، وربط مستوطنة «هار جيلو» مع مستوطنة «جيلو» ثم مع مستوطنتي «جفعات هماتوس» و«هار حوماه» لتشكيل هذه الكتلة الاستيطانية الضخمة على حساب أراضي المواطنين الفلسطينيين في الولجة وبيت جالا وشرفات وبيت صفافا.[2]

2. http://www.dci.plo.ps/article/2225

المخططات الاستيطانية في قرية الولجة:

عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية، وشق الطرق الالتفافية لربط تلك المستوطنات بعضها ببعض، أو لتخصيص طرق للمستوطنين لا يُسْمَحُ للمواطنين الفلسطينيين باستخدامها. وفي قرية الولجة لوحدها تمت مصادرة حوالي **(137)** دونما **(2.3%** من المساحة الكلية للقرية**)** لبناء مستوطنتي «جيلو» و «هار جيلو».

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو، تم تقسيم أراضي قرية الولجة إلى مناطق (ب) و (ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته **113** دونما (٢,٦ ٪من مساحة القرية) من أراضي القرية مناطق (ب) وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، بينما تم تصنيف **(4215)** دونما من أراضي قرية الولجة **(97.4 %**من المساحة الكلية للقرية) منطقة (ج)، وهي المنطقة التي تقع تحت السيطرة الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها، أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح صادر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في محافظة بيت لحم. وتشمل مناطق (ج) الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة ومساحات صغيرة من المناطق العمرانية. [3]

3. معهد أريج

جدار الضم (الفاصل) في منطقة الولجة:

مسار الجدار الفاصل في منطقة القرية يمر كله في مناطق الضفة الغربية وقد تغير عدة مرات منذ الإعلان عنه، والشروع في بنائه. كان التخطيط الأصلي للجدار يضم القرية من الناحية الغربية «الإسرائيلية»، من المسار من خلال فصل القرية عن محافظة بيت لحم، الذي يرتبط بها سكان القرية حيث يتلقون جميع الخدمات فيها، ويتواصلون مع مدنها وبلداتها. وفي وقت لاحق تم تغيير المسار بحيث صار يحيط من خلال مسار ملتو بجميع المساحات المبنية في القرية، من خلال فصل جميع الأراضي الزراعية الخاصة بها عنها. وقد أوجد هذا المسار فاصلا بين القرية وبين المستوطنة المجاورة «هار جيلو»، وأبقى مسارا وحيدا للدخول والخروج من القرية باتجاه مدينة بيت جالا المجاورة.

يقوم الجدار حول الولجة بتحويل قرية زراعية تقع في قلب منطقة «مصاطب» زراعية عتيقة، إلى قفص إسمنتيّ يخنق أيّ إمكانية لتطويره. وقد ألحقت أعمال بناء الجدار أضرارًا جسيمة بالمصاطب الزراعية المستصلحة، ومع استكمال بنائه، فإنّ إمكانية وصول مزارعي القرية إلى أراضيهم الزراعية منذ أجيال ستكون متعلقة بترتيبات يقرّرها جيش الاحتلال في البوابات الزراعية. ومع أنّ الدولة التزمت بنصب بوابات زراعية في الجدار تسمح للسكان بالوصول إلى أراضيهم، إلا أنّ التجربة المتراكمة من مواقع أخرى في الضفة الغربية تشير إلى أنّ مثل هذه الترتيبات لا تسمح بشكل عام إلا بوصول جزئي، وفي قسم من الحالات يُمنع الوصول كلية، رغم وجودها. وهي ترتيبات لم تثبت نجاعتها في مناطق أخرى من الضفة. أضف إلى ذلك، أنّ الحاجز المخطط عند مدخل القرية سيمسّ بحرية حركة جميع سكانها، ومن المتوقع أيضًا أن يمسّ بأرزاقهم، وبالتربية والتعليم، والعناية الطبية وبالعلاقات العائلية.[4]

بعد ثلاث سنوات من وقف العمل في بناء جدار الضم (الفاصل) حول قرية الولجة، استأنفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في شهر نيسان (ابريل) عام **2017**، العمل في بناء الجدار الذي سيحيط بالقرية من كافة جوانبها، ويفصل بينها وبين أراضيها ومدينة القدس المحتلة. وجرت خلال السنوات الأخيرة عدة صراعات قضائية ضد بناء مقطع الجدار في هذه المنطقة، خاصة بسبب المس البالغ بالمدرجات القديمة التي تنزل من جهة القرية باتجاه (وادي الولجة)، وكذلك بأراضيها الزراعية. وحسب الخطة سيحيط الجدار بقرية الولجة من كل جوانبها، كما سيفصل بين القرية وبين غالبية أراضيها (حوالي **3000** دونم)، الواقعة على المنحدرات المتجهة نحو الوادي. ومن المتوقع تحويل قسم كبير من هذه الأراضي إلى جزء من حديقة القدس الكبرى الجديدة. وسيبقى خارج الجدار، أيضا ينبوع عين الحنية، الذي سيصبح أحد المناطق الجذابة للمتنزهين في الحديقة. وقد استخدم سكان القرية والرعاة الذين يسقون مواشيهم العين حتى الآن.

4. al_walajah_separation_barrier_20101114/https://www.btselem.org/arabic/separation_barrier

أحدث المشاريع الاستيطانية في الولجة:

أصدرت «اللجنة القطرية للتخطيط والبناء» بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤، قرارًا يتضمن مخططًا لإقامة **(4700)** وحدة استيطانية على أراضي قرية الولجة. وأفاد الناشط إبراهيم عوض الله، بأنه استنادًا لملفات ومخططات تسلمها من مؤسسة «المكان للتخطيط من أجل حقوق المدنيين» الإسرائيلية، فقد أعلن عن مخطط لإقامة الوحدات الاستيطانية فوق الأراضي الغنية بالآثار والمياه الجوفية والينابيع. المخطط سيُقام على مساحة تبلغ **(841)** دونمًا، تشمل سكناً محمياً وفنادق، ومنطقة تشغيل، ومنطقة تجارية، ومنشآت أخرى. وقال الناشط الفلسطيني إن الأراضي المستهدفة تحتوي على **(23)** ينبوع ماء، ويملك أصحابها الأوراق الثبوتية فيها، ولهم الحق بالاعتراض. ونوه إلى أن المخطط الإسرائيلي يندرج في مجال التوسع الاستيطاني في إطار مشروع الأزواج الشابة اليهودية على حساب الأرض الفلسطينية.[5]

كان لخطة الفصل الإسرائيلية، والمتمثلة ببناء الجدار اثر سلبي ومدمر على قرية الولجة. وبناء على ما جاء في التعديل الأخير لمسار الجدار الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة (الدفاع) الإسرائيلية في شهر نيسان من العام ٢٠٠٧، تبين أن الجدار سيمتد بطول ٣,٦ كم على أراضي قرية الولجة. وحال الانتهاء من بناء الجدار في القرية، سيتم عزل ومصادرة (٤٢٠٩) دونمات من أراضيها (٩٧٪من المساحة الكلية)، وهي في غالبيتها أراض زراعية وغابات ومناطق مفتوحة. (هذا بالإضافة إلى ضم المستوطنات الإسرائيلية: جيلو، وهار جيلو إلى إسرائيل. وسيعمل جدار الضم (الفاصل) على تطويق القرية من جهاتها الشمالية، والشرقية، والغربية، أما من الجهة الجنوبية للقرية فيوجد شارع أمني خاضع لسيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي بمحاذاة شارع رقم (٤٣٦)، والتي تعتبر المنفذ الوحيد المتاح لسكان القرية باتجاه مركز الخدمات في محافظة بيت لحم. كما وسيحيط بالجزء الجنوبي من قرية الولجة أيضا جدار بطول (٤,٢) كم بمحاذاة الشارع الالتفافي رقم (٤٣٦) مع حماية على جانبي الجدار متمثلة بالخنادق والأسلاك الشائكة بعرض يتراوح ما بين ٨٠ و١٠٠ متر. وبشكل عام سيعمل الجدار على عزل القرية عن سائر القرى الفلسطينية الواقعة في الريف الغربي والمدن الرئيسة في محافظة بيت لحم.

5. http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=47227

وبتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤، تسلم سكان قرية الولجة بلاغات من قوات الاحتلال الإسرائيلي تفيد بأنه سيتم نقل حاجز (عين ياعيل) الواقع على الطريق بين مدينة القدس ومستوطنة «هار جيلو» إلى مسافة ٢,٥ كلم داخل الأراضي الفلسطينية، وبعدها لن يتمكن الفلسطينيون الذين لا يحملون بطاقات هوية زرقاء (هوية القدس) من الوصول إلى النبع والمناطق الزراعية القريبة. وبتاريخ ٢٠١٧/١١/١٦، أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عزمها نقل الحاجز غرب المدينة باتجاه الأراضي الفلسطينية، وبالتالي ضم مساحة كبيرة من الأراضي إلى مشاريع استيطانية، ومن بينها المنطقة التي تضم «عين الحنية» أكبر نبع غرب القدس. ونشرت صحيفة (هآرتس) تقريرا قالت فيه أن لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية في القدس أبلغت سكان قرية الولجة في الجزء الجنوبي من المدينة، بأنها تعتزم نقل الحاجز باتجاه الأراضي الفلسطينية. وستنتقل بذلك المنطقة التي تضم عين الحنية من الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي، وستكون جزءا من حديقة القدس الكبرى.

وذكرت صحيفة (هآرتس) العبرية إنه اتضح من الرد الذي قدمته إسرائيل على التماس قدمه سكان قرية (الولجة)، ضد نقل الحاجز المجاور لبلدتهم، أن التصريح بنقل الحاجز كان غير قانوني. شرعت بلدية القدس بالعمل على نقل حاجز (عين ياعيل) لمسافة كيلومتر ونصف إلى الغرب، ما منع سكان (الولجة) من الوصول إلى (عين الحنية). وقد صدر هذا التصريح عن لجنة المنشآت الأمنية، التي تصادق على مخططات المؤسسة الأمنية. ووقعت ما تسمى بـ مخطط لواء القدس، شيرا تلمي، على التصريح كرئيسة للجنة، بيد أن رد الدولة على الالتماس يبين أن تلمي ليست رئيسة اللجنة، بل ليست عضواً فيها، وبالإضافة إلى ذلك، جرت مداولات اللجنة خلافاً للإجراءات، بمشاركة عضو واحد مُخول، هو ممثل الجهاز الأمني وعلى الرغم من هذه العيوب، طلبت الدولة من المحكمة المركزية في القدس الموافقة على استمرار العمل. وقالت الدولة في ردها «عملياً لم يتضرر أي حق جوهري لمقدمي الالتماسات»، فيما قال النائب العام موران بار أون، من مكتب المدعي العام للدولة إنه «يمكن تنظيم مكانة تلمي في غضون عدة أيام». ورفض المحامي جيات ناصر، الذي قدم الالتماس نيابة عن سكان الولجة، ادعاءات الدولة، وقال: «أعتقد أن ما يحدث في هذه القضية هو فضيحة، ولا أعتقد أن هذا عيب يمكن إصلاحه»، مضيفاً، «ما لدينا الآن هو نقاش أمام عضو واحد في اللجنة، وهو ممثل وزير الجيش، دور المحكمة، هو تقديم سيادة القانون والشرح بأنه ليس هكذا يتم التصرف». [6]

6. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/03/07/1127704.html

حسن بريجيه، عضو هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في محافظة بيت لحم أكد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي كثفت في الآونة الأخيرة من استهدافها لقرية الولجة. وقال أن الحملة الاستيطانية التي تتعرض لها قرية الولجة تهدف إلى إخضاع القرية، باعتبارها العقبة الأخيرة في مواجهة المشروع الاستيطاني الأكبر، الذي يتهدد الضفة الغربية والقدس المحتلة، وهو ما يجعلها في دائرة الاستهداف المستمر من قبل الاحتلال، وبقرار سياسي للسيطرة على القرية، وقطع أي تواصل فلسطيني مع القدس. وأشار إلى أن الاحتلال يتعامل مع قرية الولجة على إنها جزء لا يتجزأ من القدس، وبالتالي فإن معظم المخططات تأتي لفتح الطريق أمام البدء في مشاريع استيطانية، لربط تجمع مستوطنات «غوش عتصيون»، جنوب بيت لحم بالقدس الغربية، من خلال شوارع التفافية، وأنفاق، وشبكة سكة حديد، لإيصال المستوطنين من «غوش عتصيون» إلى القدس، وذلك عبر أراضي الريف الغربي والجنوبي لمحافظة بيت لحم، بدءاً من «عتصيون»، والجبع ونحالين وحوسان وبتير وصولاً إلى الولجة شمال المدينة.[7]

7. https://www.alghad.tv

هدم المنازل السكنية:

» ×في حوالي الساعة ٤:٠٠ فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٣/٢٨، جرّفت بلدية الاحتلال الإسرائيلي بواسطة آلياتها الثقيلة منزلا قيد الإنشاء وسوراً استنادياً، وقامت بتجريف مقبرة «عبد ربه»، في عين جويزة في قرية الولجة، غرب مدينة بيت لحم، بذريعة البناء دون ترخيص. وأفاد موظف بمجلس قروي الولجة، مجدي أبو التين، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت بقوات كبيرة قرية الولجة، وأغلقت المدخل المؤدي إلى عين جويزة، شمال القرية، وشرعت بتجريف (١٠) قبور فارغة في مقبرة تعود لعائلة عبد ربه، وسور إستنادي لأرض زراعية للمواطن طارق محاميد، وأرضية لمنزل قيد الإنشاء تبلغ مساحتها ١٨٠ مترا مربعا للمواطن نادر أبو خيارة.

من جانبه أفاد القيم على مقبرة عبد ربه، محمد موسى عبد ربه، أن العائلة تفاجأت بهدم القبور، وتوجهت لمكان المقبرة ولكن القوات الإسرائيلية منعتها من الوصول إليها حتى الانتهاء من عملية الهدم. وأشار أن آليات بلدية القدس هدمت ١٠ قبور بأرض تعود لعائلة دغش، وما زالت قضيتها متداولة في المحكمة الإسرائيلية. وأوضح أنه يوجد في أرض دغش قبران للشهيدين عبد الله دغش، ويوسف العلاري، اللذين استشهدا في نفس الأرض ودفنا فيها عام ١٩٥٢. وأضاف أن العائلة اقتطعت من

الأرض مساحة ٢٥٠ مترا مربعا لإقامة مقبرة بجانب القبرين، وبالفعل قامت ببناء ١٠ قبور كبيرة مع أغطية، قبل نحو شهرين. وتابع أن موظفي الداخلية الإسرائيلية حضروا للمقبرة وعلقوا أمرا يمنع البناء، فتوجهوا إلى مجلس قروي الولجة، وأرسلوا الأمر للمحامي غياث ناصر لمتابعة الأمر قانونيا. ولفت محمد عبد ربه أنه عقدت جلسة بالمحكمة طالبت خلالها الداخلية الإسرائيلية عائلة عبد ربه دفع مخالفة قيمتها ١٥ ألف شيكل، والحصول على رخصة للمقبرة، وتم تأجيل الجلسة. يشار إلى أن عين جويزة حي من أحياء قرية الولجة، وتسيطر بلدية القدس عليه قبل عام ١٩٩٩، ويبلغ عدد سكان الحي ما يقارب ٥٠٠ شخص، وهدمت بلدية القدس عدة منازل بالحي وسلمت آخرين أوامر هدم.

» وفي ساعات فجر يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٩/٣، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر جرافاتها (٤) منازل سكنية وكرفانا زراعيا في قرية الولجة، بحجة البناء دون ترخيص؛ الأمر الذي أسفر عن تشريد ٣٢ فرداً واندلاع مواجهات بين جنود الاحتلال وأصحاب المنازل وأهالي القرية الذين اعتصموا في داخلها، احتجاجا على هدمها. أسفرت تلك المواجهات عن إصابة (٦) مواطنين بالأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، ما استدعى نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وأفاد الناشط إبراهيم عوض الله لباحثة المركز بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت منطقتي خلة السمك، وعين جويزة في قرية الولجة، مساء اليوم السابق، وأخطرت سكان أربعة منازل بالهدم تعود لكل من: حنان محمد الرازم؛ خالد محمود أبو خيارة؛ علاء حسين حجاجلة؛ وأحمد علي أبو التين، علما أنها سبق وأن أخطرتها بالهدم.

وأشار عوض الله إلى أن جنود الاحتلال هددوا مالكي المنازل إما القيام بهدمها من قبلهم، أو أن تهدمها طواقم بلدية الاحتلال على نفقة المالكين. وأضاف بأن قوات كبيرة من جيش الاحتلال، ترافقها آليات هدم عادت واقتحمت القرية عند حوالي الساعة ٤:٠٠ فجر اليوم المذكور، وشرعت بهدم (٤) منازل وكرفان زراعي رغم تحصن أهالي القرية في داخلها. وأوضح أن قوات الاحتلال أطلقت قنابل الغاز، والقنابل الصوتية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط خلال مواجهات اندلعت في القرية، بسبب عمليات الهدم، مما أدى إلى إصابة (٦) مواطنين بالأعيرة المعدنية، كما أصيب العشرات بحالات إغماء واختناق جراء استنشاقهم رائحة الغاز المسيل للدموع. يذكر أن الهدم طال منزلي

المواطنين خالد محمود أبو خيارة الذي يقطنه (١١) فردا، وتبلغ مساحته حوالي ٢٠٠م٢، وحنان الرازم الذي يقطنه (٧) أفراد، وتبلغ مساحته ١٣٠م٢، ويقعان في منطقة عين جويزة. كما هدمت جرافات الاحتلال منزل المواطن أحمد علي أبو التين البالغ مساحته ١٠٠م٢، ويقطنه (٧) أفراد، ومنزل المواطن علاء حسين حجاجلة الذي يقطنه (٧) أفراد، واللذين يقعان في منطقة خلة السمك، بعد أن اعتصم في داخلهما العشرات من المواطنين الذين تصدوا لجرافات الاحتلال. وفي السياق ذاته، أزالت آليات الاحتلال مسكنًا متنقلًا (كرفان) يعود لمواطن من عائلة شقيرات في القرية.

» × بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠، شرعت عائلة المواطن أحمد أبو التين، بهدم منزلها في قرية الولجة بضغط من بلدية الاحتلال في القدس. وكانت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس هدمت جزءا من منزل المواطن أبو التين الأسبوع الماضي، وطالبته بهدم ما تبقى من المنزل تحت طائلة دفع غرامات ومخالفات مالية باهظة.

أوامر الهدم:

- بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمراً إدارياً للمواطن خالد أبو خيارة لهدم منزل عائلة، بذريعة «عدم الترخيص. وأفيد بأن سلطات الاحتلال أعطت المواطن المذكور مهلة محددة مدتها ١٥ يوما للاستئناف. تبلغ مساحة المنزل ١٢٠م٢.
- وفي تاريخ ٢٠١٨/٥/٤، أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف البناء في منزل، وهدم سور استنادي في قرية الولجة، غرب مدينة بيت لحم، بذريعة البناء دون ترخيص. وأفاد الناشط الشبابي في القرية، إبراهيم عوض الله، إن تلك السلطات أخطرت المواطن عيسى الأطرش بوقف البناء في منزله في منطقة عين جويزة، شمال شرقي القرية، وتقدر مساحته بـ ١٢٠ مترا مربعا، إضافة لهدم سور استنادي يحيط بأراض زراعية لأحد المواطنين. وأشار إلى أن منطقة عين جويزة تتعرض منذ فترة لهجمة من قبل قوات الاحتلال، تمثلت بهدم منازل وتجريف أراض وإخطار منازل أخرى بوقف البناء بحجة عدم الترخيص، بهدف الاستيلاء على أراض وضمها لحدود «بلدية القدس».
- بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣١، أخطرت سلطات الاحتلال بهدم (٦) منازل في قرية الولجة. وأفادت مصادر محلية أن قوة كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت منطقة عين جويزة، شمال القرية، وقامت بتسليم أصحاب (٦) منازل إخطارات بهدمها بحجة عدم الترخيص. وأشارت المصادر إلى أن قوات الاحتلال سلمت أيضا أصحاب المنازل المخطرة بالهدم بلاغات لمراجعة بلدية الاحتلال في مدينة القدس، من أجل التحقيق معهم حول كيفية إنشاء المنازل. يشار إلى أن منطقة عين جويزة المحاذية لمدينة القدس تعرضت خلال الأشهر الماضية إلى تصعيد كبير من قبل سلطات الاحتلال بحق السكان وممتلكاتهم، طال (٢٠ منزلا)، ما بين الهدم وإيقاف البناء، إضافة إلى عدد من الأسوار وتجريف أراض، ووجود (٨٠) قضية عالقة مهددة بالهدم وإيقاف البناء.
- هذا وكانت سلطات الاحتلال قد سلّمت بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢، مواطني القرية (١٣) إخطارا بالهدم لمنازل ومنشآت سكنية في منطقة «عين الجويزة» في قرية الولجة، شملت الإخطارات (٩) منازل، وتقضي بمدة اعتراض لعدة أيام فقط لدى المحكمة الإسرائيلية. وذكرت مصادر محلية في حينه أن تلك المنشآت تقع في منطقة ضمن ما يسمى حدود بلدية الاحتلال في القدس. وأضافت أن تلك الإخطارات، والتي سبقتها بالعشرات، تهدف لاستكمال بناء جدار الضم (الفاصل)، ولتنفيذ مخططات استيطانية منها ما يسمى «الحديقة الوطنية» قرب «عين الحنية»، إضافة لمخطط سحب الحاجز العسكري «حاجز الولجة» مسافة لا تقل عن ١,٥ كلم في أراضي أهالي القرية.

خلاصة:

١. استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرية الولجة منذ احتلالها من خلال مصادرة مساحات شاسعة من أراضيها لصالح المشاريع الاستيطانية، وتجلى ذلك ببناء مستوطنتي «جيلو» و«هار جيلو» على أجزاء من أراضيها.

٢. استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتعريض قرية الولجة لسلخ أراضيها تحت ذرائع مختلفة، كشق طرق استيطانية، وإقامة خط للسكك الحديدية، وإقامة (حديقة وطنية)، وبناء جدار الضم (الفاصل) على أجزاء من أراضيها الزراعية والرعوية.

٣. اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التضييق على سكان قرية الولجة الذين يحمل عدد كبير منهم (الهوية الزرقاء) ويدفعون ضريبة (الأرنونا)، وذلك من خلال إتباع سياسة هدم المنازل، والمنشآت المدينة الأخرى، على نطاق واسع. يترافق مع هذه السياسة رفض تلك السلطات المصادقة على مخطط هيكلي للقرية للحد من التمدد العمراني، وبناء المساكن تلبية لاحتياجات التطور السكاني في القرية.

٤. تتعرض القرية لأعمال اقتحام متكررة، وإقامة حواجز عسكرية على شوارعها، والتنكيل بسكانها من خلال إيقاف سياراتهم على تلك الحواجز، وتفتيشها بشكل استفزازي، والتدقيق في بطاقات هويات ركابها.

٥. تفتقر القرية للعديد من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها.

توصيات

١. يؤكد على أن القدس الشرقية، بما فيها البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التابعة لها، هي مناطق محتلة، ولا تغير كافة الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أعقاب احتلال المدينة في عام ١٩٦٧ من وضعها القانوني كأرض محتلة.

٢. يطالب المركز الأمم المتحدة بالعمل على توفير حماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم الخاصة والعامة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية وضواحيها، بشكل خاص.

٣. يطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، العمل على ضمان إلزام إسرائيل، كدولة عضو في هذه الاتفاقيات، بتطبيق اتفاقيات جنيف في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها مدينة القدس الشرقية وضواحيها.

٤. يطالب المركز منظمة (اليونسكو) بالتحرك من أجل وقف المس الخطير بقرية الولجة، والتراث العربي والإنساني فيها، وبخاصة أنها غنية بالعديد من أعيان هذا التراث.